

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية
للمحاسبة والإبلاغ عن دورته التاسعة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/47
TD/B/COM.2/17
6 December 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية
للمحاسبة والإبلاغ عن دورته التاسعة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	مقدمة
٥	الأول - الاستنتاجات المتفق عليها
٨	الثاني - البيانات الافتتاحية
٩	الثالث - موجز الرئيس للمناقشات غير الرسمية
٢٦	الرابع - المسائل التنظيمية

المرفقات

	المرفق
٢٨	الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين
٢٩	الثاني - الحضور

مقدمة

١ - عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ دورته التاسعة عشرة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وعقد في أثناء دورته جلستين عامتين وست جلسات غير رسمية.

الفصل الأول

الاستنتاجات المتفق عليها

ألف - متطلبات الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات

٢- يذكر فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بأنه اقترح في دورته الثامنة عشرة مناقشة إدارة الشركات في دورته التاسعة عشرة، مع الموضوع المحدد للدراسة الذي اختارته لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك في دورتها السادسة (المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢). وقد اتفق في اللجنة، أن على فريق الخبراء الحكومي الدولي، على ضوء ولايته في تعزيز الشفافية وكشف البيانات المالية، أن يدرس كيف يمكنه مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على تحديد وتنفيذ أفضل ممارسات إدارة الشركات للتوصل إلى تحسين الشفافية وكشف البيانات المالية والمساءلة.

٣- وناقش فريق الخبراء في دورته التاسعة عشرة التقرير الذي قدمته الأمانة عن متطلبات الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات (TD/B/COM.2/ISAR/15)^(١). ورحب الفريق بهدف التقرير وهو مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع مبادئها التوجيهية لتطبيق المبادئ العامة لإدارة الشركات، كما رحب بأن التقرير قدم توضيحاً قيماً لتقارب الآراء عن محتوى كشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات.

٤- ووافق فريق الخبراء الحكومي الدولي على أنه ما زالت هناك حاجة إلى مزيد من العمل في مجال متطلبات الشفافية وكشف البيانات المالية في إدارة الشركات، بما في ذلك دراسات الحالة الميدانية التي يمكن أن تكون مفيدة كإسهام في التوصل إلى مجموعة أدوات عملية لإدارة الشركات. ويسلم فريق الخبراء الحكومي بالحاجة إلى التعاون الوثيق مع المبادرات المتعددة الأطراف والإقليمية الأخرى في هذا المجال.

باء - المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

٥- اعترف فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته السابعة عشرة بالحاجة إلى نظام محاسبة وإبلاغ سهل ومفهوم ومرن يتفق مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها، لتمكينها من الإمساك بسجلات محاسبة، وتوليد معلومات مالية ذات دلالة.

٦- واتفق فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته الثامنة عشرة على نهج لبلوغ الغايات السابقة، كما سلم بأن حصيلة هذه الممارسة ستكون أدوات مساعدة طوعية للدول الأعضاء، وبأن يترك لكل بلد تحديد التعريف المناسب "للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" وفقاً لبيئته الاقتصادية الوطنية.

٧- وبحث فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته التاسعة عشرة المبادئ التوجيهية المقترحة التي قدمها الفريق الاستشاري المخصص عن المحاسبة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المستوى الثاني والثالث. ووجد الاقتراحات مقبولة، وأثنى على الفريق المخصص لما قام به من عمل.

٨- ودعا فريق الخبراء الحكومي الدولي المشاركين في الدورة الذين قدموا تعليقات إلى تأكيد إسهامهم بإبلاغ اقتراحاتهم مكتوبة إلى أمانة الأونكتاد قبل ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ على الأكثر، وطلب إلى ممثلي الفريق الاستشاري المخصص أن يقوموا، تحت إشراف رئيس الدورة التاسعة عشرة، بإدراج هذه الاقتراحات، إذا وجدت مناسبة، في المبادئ التوجيهية المقترحة عند الضرورة.

٩- ووافق فريق الخبراء الحكومي الدولي على أن المبادئ التوجيهية المقترحة للمستوى الثاني يمكن أن تستفيد من إجراء مشاورات أوسع، وطلب من الأمانة تعميم مشروع المبادئ التوجيهية بشكل واسع لفترة تبلغ نحو ثلاثة أشهر على منظمات مثل واضعي المعايير الوطنيين والإقليميين والمنظمات المهنية وغيرها من الهيئات المهتمة بالمبادئ التوجيهية المقترحة، وتوفير التغذية المرتدة المتلقاة من المشاورات للفريق الاستشاري المخصص لإجراء استعراض.

١٠- كما وافق فريق الخبراء الحكومي الدولي على أن المبادئ التوجيهية المقترحة للمستوى الثاني، وبوجه خاص للمستوى الثالث، يمكن أن تستفيد من التغذية المرتدة من خلال الاختبار الميداني، وشجع الفريق أمانة الأونكتاد على أن تقوم، تحت إشراف رئيس الدورة، بتقديم التعاون اللازم للمنظمات والوكالات وغيرها من الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية المهتمة بالمبادئ التوجيهية للمستويين الثاني والثالث. وشجع الفريق الأمانة على أن تجمع التغذية المرتدة من الاختبارات الميدانية، وتوفرها لاستعراض محتمل.

١١- ووافق فريق الخبراء الحكومي الدولي على أن يقوم الفريق الاستشاري المخصص بإدراج التعليقات المتلقاة من خلال المشاورات الأوسع، وأي تكميلات أخرى لازمة للمبادئ التوجيهية المقترحة في هذه المبادئ التوجيهية. كما سلم الفريق بإمكان الاحتياج إلى اجتماعات شخصية للفريق الاستشاري من أجل وضع اللمسات النهائية للمبادئ التوجيهية المقترحة.

١٢- ووافق فريق الخبراء الحكومي الدولي على إصدار الوثائق باعتبارها وثائق نهائية تحت إشراف رئيس الدورة.

١٣- ووافق فريق الخبراء الحكومي الدولي على تزويد المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بالحصيلة النهائية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المستوى الثاني، وتقديم كل تعاون لازم لهذا المجلس في مشروعه بشأن المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويؤكد الفريق مطالبته المجلس بإعطاء أولوية لاستكمال مشروعه.

١٤- وسلم فريق الخبراء الحكومي الدولي بأن المبادئ التوجيهية في صورتها النهائية قد تحتاج إلى استعراض وتحديث على فترات مناسبة.

جيم - متابعة الدورة الخامسة عشرة

المحاسبة البيئية

١٥- استعرض فريق الخبراء الحكومي الدولي عمله في مجال المحاسبة البيئية ومؤشرات الكفاءة البيئية، ووافق على البدء في مشاورات أوسع بشأن المبادئ التوجيهية للكفاءة البيئية، ومواصلة وضع مواد تدريبية، بالاستناد إلى الأموال المتاحة من خارج الميزانية، وتوزيعها، بما في ذلك توزيعها بواسطة التعليم عن بعد.

دال - متابعة الدورة السادسة عشرة

تقييم شروط التأهيل المهني

١٦- يوصي فريق الخبراء الحكومي الدولي، وهو يضع في اعتباره الإسهام الإيجابي والمعترف به للمبدأ التوجيهي المتعلق بالشروط الوطنية الخاصة بتأهيل المحاسبين القانونيين، والذي اعتمده في دورته السادسة عشرة في تحقيق هدف رفع مستوى المؤهلات المهنية، بأن تواصل أمانة الأونكتاد التعاون مع المنظمات والهيئات المهنية الدولية والإقليمية والوطنية، بغية النهوض بتعليم المحاسبة والمؤهلات المهنية المتصلة بها، واستعرض فريق الخبراء أنشطته في هذا المجال، وأوصى بأن يواصل الفريق جهوده بالتعاون الوثيق مع اللجنة التوجيهية المعنية بالمؤهلات المهنية.

الفصل الثاني

البيانات الافتتاحية

١٧- أبرز نائب الأمين العام للأونكتاد أن مداولات فريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن شفافية إدارة الشركات وكشف بياناتها المالية جاءت في حينها بالنظر إلى الحالة السائدة في أسواق رأس المال العالمية. وإذا كان صحيحاً أن هذه المسائل تناقش في محافل أخرى فإن الأمر الذي يجعل من فريق الخبراء الحكومي الدولي محفلاً فريداً هو أنه شامل للجميع، وأن الدورة تضم خبراء من الدول الأعضاء على كل مستويات التنمية الاقتصادية، يتناولون المسألة من منظورات مختلفة، فللمناقشات الشاملة وحدها هي التي يمكن أن تؤدي إلى توافق للآراء يتحمل مرور الزمن.

١٨- وفي حين أن الناتج الفردي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبدو صغيراً جداً بالمقارنة بنتائج الشركات الأكبر، فإن إجمالي إسهام هذا القطاع في اقتصادات كل الدول الأعضاء لا يحتاج إلى مزيد من التأكيد، فهذه المؤسسات تستخدم معظم القوى العاملة، وتولد معظم الناتج المحلي الإجمالي، وتدفع معظم الضرائب، ومن هنا فإن إسهامها بالغ الأهمية. وأشار نائب الأمين العام إلى أبحاث فريق الخبراء ومداولاته السابقة التي بينت أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعاني من نقص التمويل الكافي، فكثير من المقرضين يطلبون ضمانات إضافية أو تقارير مالية معدة جيداً حتى يقدموا الأموال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد اسهم نقص الأموال، وعدد من العوامل الأخرى، في إفلاس كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانهارها في النهاية.

١٩- وفيما يتعلق بالحالة العامة في تقارير الشركات المالية ودور فريق الخبراء الحكومي الدولي ذكر نائب الأمين العام أنه منذ الدورة السابقة للفريق منذ أقل من عام والكثيرون يصارعون للتوافق مع الواقع الأليم لخداع الشركات المالي، وقد حدثت تطورات درامية في أسواق رأس المال العالمية، وانهارت شركات كبرى، واكتسحت نسب مذهلة من رسملة الأسواق، وضاعت مدخرات العمر لكثير من المستخدمين وغيرهم من أصحاب المصلحة، وثار شكوك خطيرة حول استقامة مديري الشركات ومجالس المديرين والمحاسبين المستقلين، وفقد المستثمرون الثقة في الأسواق المالية.

٢٠- واحتتم نائب الأمين العام ملاحظاته بحث فريق الخبراء الحكومي الدولي على أن يضع في اعتباره دائماً أن المسائل التي يتناولها ذات أهمية كبرى في سياق جدول أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في مجموعها. وشجع الفريق على أن يتطلع إلى الأمام قدماً، ويتصدى للمسائل بخبرته الجاعية بطريقة فعالة.

٢١- وذكر الرئيس السابق للدورة الثامنة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي أن كثيراً من الأنشطة قد بذلت في فترة ما بين الدورتين من أجل التقدم بعمل الفريق، ومن هذه الأنشطة مزيد من العمل بشأن مشروع الحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاورات التي أجريت من أجل تحديد مجال محدد للدراسة في سياق إدارة الشركات، ووضع مواد تتعلق بالموضوع لمناقشتها في الدورة التاسعة عشرة.

الفصل الثالث

موجز الرئيس للمناقشات غير الرسمية

ألف- متطلبات الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات
(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٢- عرض خبير من الأونكتاد هذا البند فأشار إلى أن الدول الأعضاء قد طلبت في مؤتمر السنوات الأربع العاشر (في بانكوك في شباط/فبراير ٢٠٠٠) من الأونكتاد أن "يعزز زيادة الشفافية وكشف البيانات المالية بالتشجيع على استخدام معايير محاسبة وإبلاغ ومراجعة معترف بها، وتحسين إدارة الشركات".

٢٣- وقد اقترح فريق الخبراء الحكومي الدولي، وهو يجتزم دورته الثامنة عشرة ويعتمد جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة، العمل في مسائل ترتبط بإدارة الشركات من أجل مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحديد وتنفيذ أفضل ممارسات إدارة الشركات. وقد اتفق، من خلال المشاورات غير الرسمية في حلقة عمل لمدة يومين في ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وعن طريق البريد الإلكتروني والفاكس بعد ذلك، على تركيز العمل على متطلبات كشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات، من أجل وضع مبادئ توجيهية.

٢٤- وأشار خبير الأونكتاد إلى أن معظم الوفود تعتبر هذا الموضوع المحدد موضوعاً يتسق مع ولاية فريق الخبراء الحكومي الدولي لتعزيز تحسين الشفافية وكشف البيانات المالية، وأنه سيضيف قيمة للمبادرات القائمة. كما كان للاعتبارات التالية فائدتها في الاختيار:

- أن معظم مدونات ونماذج ترتيب إدارة الشركات تسلم بأن الشفافية وكشف البيانات المالية هما العنصران الرئيسيان في الإدارة السليمة للشركات.
- أن الأحداث الأخيرة في الأسواق المالية كشفت ضرورة تنفيذ هذه المدونات أو ترجمتها إلى إجراءات عملية طبقاً لبيئة الأعمال الخاصة.
- أن متطلبات كشف البيانات في سياق إدارة الشركات، رغم اعتبارها مسألة هامة، فإنها لم تكن موضع تناول محدد وشامل من جانب أي منظمة حكومية دولية.
- أن التركيز على مثل هذا الموضوع المحدد يتسق مع خبرة فريق الخبراء الحكومي الدولي في تقديم المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات الدولية في الإبلاغ وكشف البيانات.

• أن مثل هذا التوجيه بشأن التنفيذ قد يكون بالغ الأهمية للبلدان النامية وللبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٥- وقدم ممثلان لفريق الخبراء الاستشاري المخصص التقرير المتعلق بكشف بيانات إدارة الشركات والوارد في الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/15. ويمثل هذا التقرير مداولات الفريق المخصص في اجتماع عُقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في جنيف، وكذلك الاتصالات الإلكترونية التي أعقبت الاجتماع. ويغطي التقرير كلاً من كشف البيانات المالية وغير المالية في سياق إدارة الشركات.

٢٦- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، استعرض فريق الخبراء وتداول في التقرير الذي أعده الفريق الاستشاري المخصص. وأعرب معظم المندوبين عن تقديرهم لجودة التقرير، وأكدوا أهمية عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي، بشأن كشف البيانات في سياق إدارة الشركات، وخاصة لأن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة يعتبر فيما يبدو الكشف عن بيانات إدارة الشركات خارج ولايته. وأشار إلى أن عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي هذا يعد إسهاماً هاماً في جهود بلوغ أهداف التنمية للألفية^(٢) بالتغلب على الفقر، ودمج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

٢٧- وكانت معظم المسائل التي طرحها المندوبون تتعلق بنطاق تطبيق التوصيات الواردة في التقرير، والعلاقة بين الشفافية وكشف البيانات، وتفاصيل بعض كشوف البيانات المالية وغير المالية، وموقع كشف بيانات إدارة الشركات في التقارير الموجهة إلى المساهمين وغيرهم من ذوي المصلحة، والخطوات الأخرى التي ينبغي للفريق أن يتخذها في هذا المجال.

٢٨- وبوجه خاص، رأى بعض الخبراء أنه ينبغي أن يكون هناك تقرير منفصل عن إدارة الشركة إلى جانب التقرير المالي. إلا أن خبراء آخرين أعربوا عن قلقهم من أن ذلك قد يؤدي إلى تكرار المعلومات، وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات المالية التي كشفت بالفعل في تقرير المؤسسة المالي. وذكر بعض الخبراء أن مستوى التفاصيل الذي يتطلبه التقرير قد يكون أنسب في مناقشات وتحليل الإدارة منه في تقرير منفصل عن إدارة الشركة.

٢٩- وأوضح ممثلوا الفريق المخصص أن هدف كشف البيانات المالية بالنسبة لإدارة الشركات هو تقديم تفسيرات لحملة الأسهم وغيرهم من ذوي المصلحة ولفت انتباههم إلى المسائل الرئيسية التي قد لا يفهمها على الفور المستخدمون الذين يفتقرون إلى الخبرة في مجال المالية والمحاسبة، وأكدوا أن المعلومات المكشوفة ينبغي أن تكون واضحة لكل المستخدمين، ولما لم يكن معظم المستخدمين من المحاسبين فإن من المهم أن تشرح لهم المعاملات والأحداث الرئيسية الكامنة خلف الأرقام، والمهمة لاتخاذ القرارات.

٣٠- وأشير إلى أن مكان هذه الكشوفات، وإن كان موضوعاً جديراً بالمناقشة من أجل التناسق، فإنه ليس في أهمية الكشوفات نفسها. وكانت الخيارات الممكنة، استناداً إلى توصيات الفريق المخصص، هي الإشارة في حواشي التقارير المالية إلى بعض المعلومات المالية التي قدمت بالفعل، أو وضع كل هذه الكشوفات في قسم مستقل من التقرير السنوي، أو تقديم تقرير منفصل عن إدارة الشركة.

٣١- وجرت مناقشات عن من ينبغي أن يطبق التوصيات المقترحة، وعلى أي نوع من المؤسسات ينبغي أن تنطبق الشركات المدرجة في البورصة وحدها أم غيرها كذلك؟ وهل ينبغي أن توسع لتشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مما قد يخلق عبئاً إضافياً على هذه المؤسسات)؟

٣٢- واقترح أحد المندوبين أن تطبق التوصيات المقترحة على الشركات المدرجة علناً بما فيها الصناديق التعاونية والمؤسسات المالية، على أن تقرر أحكام قضائية مفردة ما إذا كانت تنطبق على الشركات غير المدرجة في البورصة، فإذا طبقت عليها فكيف تطبق. ورأى بعض الخبراء أن التوصيات ينبغي أن تقتصر على الشركات المدرجة في البورصة وحدها. في حين رأى خبراء آخرون أن كل الهيئات التي تنطوي على مصلحة عامة ينبغي أن تطبق التوصيات. وذكر عدة خبراء أنه وإن كانت كشف بيانات إدارة الشركات ينبغي أن تقدمها كل المؤسسات فإن هذا لا يعني أن التوصيات ينبغي أن تطبق على قدم المساواة بينها جميعاً. وأن مستوى التفاصيل الذي اقترحه الفريق المخصص ينبغي ألا تطبق إلا على الشركات المدرجة في البورصة وحدها، لكن الشركات الأصغر ينبغي ألا تستبعد تماماً، وأشار عدة خبراء، تأييداً لموقفهم، إلى أن كثيراً من البلدان النامية تعتمد في نموها الاقتصادي على المؤسسات الصغيرة، ومن ثم فإن قصر متطلبات الكشف على الشركات المدرجة في البورصة لن يتيح لهذه البلدان بلوغ هدف الحد من الفقر في البلدان النامية، وهو أحد أهداف تحسين الشفافية والإبلاغ، كما أشير في النقاش إلى أنه وإن لم يكن الكشف التفصيلي مطلوب من بعض المؤسسات إلا أن كل المؤسسات ينبغي أن تكون على علم به.

٣٣- ورداً على هذا النقاش أوضح خبير الأونكتاد أن التوصيات الواردة في التقرير لم ترد على سبيل الحصر، ولفت انتباه الخبراء إلى العبارة التي جاءت في التقرير والتي تبين أن هذا العمل سيكون متصلاً بالمؤسسات الحريضة على اجتذاب الاستثمار المحلي فضلاً عن الاستثمار الأجنبي بغض النظر عن شكلها القانوني أو حجمها، فقد كان الغرض من هذا العمل هو إلقاء الضوء على المشاغل الرئيسية للمؤسسات الدولية وغيرها من المستثمرين والدائنين وكيف يمكن طمأننتهم بكشوف بيانات إدارة الشركات. أما ما تكشف عنه المنظمات وكيف تفعل ذلك فيتوقف إلى حد كبير على القوانين والأعراف المحلية".

٣٤- وذكر بعض الخبراء أن التقرير كان ينبغي أن يحوي مزيداً من الإيضاحات بشأن الاختلافات في متطلبات كشف بيانات إدارة الشركات في الشركات المدرجة في البورصة ومتطلباتها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما اقترح أن من الضروري تناول الاحتياجات المختلفة للمؤسسات المملوكة للدولة من حيث كشف بيانات إدارة الشركات.

٣٥- واقترح أحد الخبراء أن يغطي التقرير، إلى جانب مبدأ الشفافية، مبادئ أخرى لإدارة الشركات، وأن يبحث كذلك الإدارة العامة وأفضل ممارسات في مجال الهياكل الإدارية. إلا أن خبيراً آخر ذكر أن عدداً من المنظمات تبحث في الوقت الحالي عدداً من جوانب إدارة الشركات، وأنه وإن كان على فريق الخبراء الحكومي الدولي أن يعمل بالتعاون معها فإن المجال الذي يمكن فيه للفريق أن يقدم إسهام هو مجال الشفافية وكشف البيانات.

٣٦- ولوحظ كذلك أن المسائل الأخرى التي اقترح بعض المندوبين إدراجها في التقرير - مثل الملكية الفكرية ومتطلبات تعاقب مراجعي الحسابات ومعايير استقلالهم - تعد على أهميتها خارج اختصاص الفريق الاستشاري المخصص، وبالتالي خارج نطاق التقرير.

٣٧- وناقش الخبراء مسألة الشفافية وعلاقتها بكشف البيانات، واقترح أحد الخبراء أن يكون هناك بعض الإيضاح (رغم فقرة) لمفهوم الشفافية (أي تعريفها وعناصرها الرئيسية)، وقال إن الشفافية أوسع من كشف البيانات، وينبغي أن تعالج بمعزل عن كشف البيانات، وخاصة لأنهما مذكورة على حدة في عنوان التقرير. ويمكن أن تشمل الشفافية سياسة الشركة، وقواعد المؤسسة ولوائحها وعملياتها وإجراءاتها، والإجراءات المحددة للإدارة والمستخدمين وغير ذلك من المسائل. ورد ممثل الفريق المخصص بأن كشف البيانات في ذاته يشكل الشفافية، وأن من يكشفون الأمور بصورة صحيحة يتسمون بالشفافية، إلا أن أحد الخبراء ذكر أنه في حالة شركة انبرون، ورغم أن المسائل كشفت في ملاحظات على البيانات المالية، فإن الشركة لم تكن تعتبر شفافة أمام مساهميها.

٣٨- وفي صلة بهذه المناقشة أشار بعض الخبراء إلى أن الشفافية كجزء من إدارة الشركات لا تشمل فحسب الإبلاغ الخارجي بل كذلك الإبلاغ الداخلي لمجلس المديرين، ومن ثم ينبغي تناول متطلبات الإبلاغ وكشف البيانات داخل المؤسسة ذاتها، فضلاً عما يرتبط بذلك من مسائل تتعلق بمسؤوليات المديرين ومراجعي الحسابات الخارجيين والداخليين.

٣٩- وناقش الخبراء التفاصيل العامة لمتطلبات كشف البيانات في سياق إدارة الشركات المبينة في التقرير. وذكر أحد الخبراء أن قائمة كشف البيانات الواسعة الواردة في التقرير يمكن أن تصبح نقطة بدء صالحة لتحديد الأولويات في كشف البيانات في سياق إدارة الشركات. ورأى بعض الخبراء أن مثل هذه المتطلبات التفصيلية يمكن أن تكون في غير صالح المؤسسات، وأن لغة التقرير أمر أكثر مما يجب، فالكشف الزائد عن البيانات قد يتناقض مع السرية وقد يثبط الشركات عن طلب التسجيل.

٤٠ - وقال أحد الخبراء إن واجب مجلس الإدارة هو تعزيز نجاح المؤسسة، وأنه إذا قدمت مؤسسة ما كشفاً أوسع مما يجب عما تواجهه من مخاطر فقد تدمر عملها، وقال إن أي مؤسسة ينبغي أن تطالب بكشف المعلومات الأساسية بحسن نية، لكن المديرين، وليس أي هيئة خارجية، هم الذين يجب أن يحددوا ما هي المعلومات الأساسية، وإلا فقد ينشأ تناقض بين واجب المؤسسة تجاه مساهميها وواجبها في كشف البيانات. وبوسع المستثمرين أن يقدروا المسألة. ولاحظ خبير آخر أنه وإن كان من المهم ضمان احترام مصالح المساهمين، ومراعاة مبدأ السرية، فإن هناك مبالغة في خطر الإضرار بها بسبب كشف بيانات الإدارة، ذلك أن الأسرار التجارية تتعلق في الواقع بالعمليات التكنولوجية، وهي ليست جزءاً من التقارير المالية.

٤١ - وأوضح هذا الخبير أنه على ضوء الزيادة الأخيرة للجرائم في مجال مالية الشركات وإبلاغها فإن من المهم تحسين النظام الذي يحدد مسؤوليات المديرين عن المعلومات المالية التي يقدمونها، ومسؤوليتهم المتعلقة بإدارة الشركة، بما في ذلك نوعية كشف بيانات الإدارة. وينبغي أن يشمل كذلك المسائل المتعلقة بتحسين نوعية مراجعة الحسابات، وأي نوع من التدريب يلزم لمراجعي الحسابات (بالنظر إلى تزايد الطلب على مراجعي الحسابات)، وكيفية تغليظ العقوبات على سلوك الإدارة المالي غير السليم، وكيفية تحسين منهجية التقارير المالية. ولوحظ في المناقشة ضرورة مراعاة فعالية التكلفة عند القيام بكشف البيانات. وأوضح خبير آخر أن من الضروري أن يوزن عبء وخطر كشف البيانات في سياق إدارة الشركات مقابل خطر وتكلفة عدم الكشف. كما أعرب عن رأي مفاده أن السرية ينبغي أن تحترم على أن توازن بالمساءلة: فلا يمكن أن يكون المرء قابلاً للمساءلة دون أن يكون شفافاً.

٤٢ - وفيما يتعلق بمستوى تفصيل كشف بيانات إدارة الشركات ذكر أحد الخبراء أن التوجيه الأكثر عمومية المبين في مبادئ إدارة الشركات الذي حددته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يمكن أن يكون مرجعاً أكثر مناسبة لكشف بيانات إدارة الشركات، لأنه وضع بعبارات أعم تفادياً لتحميل مؤسسة ما بتكاليف غير معقولة أو الإضرار بمركزها التنافسي. وقد يكون التطوير الأكثر تفصيلاً لهذه المبادئ خطراً، وقد يفرض أعباء إضافية على الشركات. ورغم أن مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ينبغي أن تراجع فإنها مصاغة في عبارات واسعة بما يسمح للبلدان النامية أن تطلب أنواع كشف البيانات التي تعطي المستثمرين الثقة في الاستثمار في بلدانها. وأيد وجهة النظر هذه خبير آخر أكد أن مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لا تدعو، ولا يجب أن تدعو، إلى كشف أوسع مما تتطلبه الممارسة النموذجية القائمة في البلدان المتقدمة، ربما باستثناء الكشف عن أهداف الشركة، وهو ما تتطلبه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لكنه ليس ممارسة شائعة بين الشركات.

٤٣ - ووافق خبير آخر على أن مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ينبغي أن تكون هي المرجع المطلوب إلا أنه رأى أنها أعم مما يجب، وأوسع مما يجب، وأنها يمكن أن تقوض جهود البلدان النامية التي تستخدم

بعض قواعد الإدارة الرشيدة، وأضاف كذلك أن من المفيد وضع مقياس لأفضل الممارسات يسمح لكل مؤسسة بأن تحدد مركزها إزاء هذه الممارسات دون أن يطلب منها تطبيقها. ويمكن للمؤسسات عندئذ أن تحدد على الأقل الشغرات الموجودة في هذا الشأن. وأوضح ممثل للفريق المحخص أن الهدف من التقرير كان هو تأكيد تقارب الرسائل بين المدونات الرئيسية بشأن متطلبات كشف بيانات إدارة الشركات، ولفت الانتباه إلى أفضل الممارسات السائدة في هذا المجال، وقرر خبير آخر أن المستقبل الاقتصادي للبلدان النامية يتوقف على قدرة سكانها على الاستثمار، لكن نقص الثقة في المديرين يتزايد، وقال إن الافتقار إلى متطلبات كشف البيانات في نظره أحد الأسباب الرئيسية لعدم معاقبة المديرين على أنشطتهم الاحتيالية، وأن التقرير لا يدعو إلى أكثر من أن يؤكد المديرين أنهم تصرفوا بحسن نية، وأن لديهم الكفاءات والمهارات اللازمة، وأنهم عملوا في حدود معايير معينة، وأنهم يعرفون المؤسسة التي يعملون لحسابها.

٤٤- وذكر خبير آخر، بعد أن وافق على أن يستخدم فريق الخبراء الحكومي الدولي مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إدارة الشركات كمرجع، أن الإشارة إلى مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فحسب قد لا تكون كافية لقبول أو رفض كشف بيانات محددة لإدارة الشركات، على ضوء تعثر الشركات الحالي، والتغيرات في متطلبات إدارة الشركات منذ صدور هذه المبادئ، والمراجعة الجارية لهذه المبادئ.

٤٥- واقترح خبير آخر أن يقدم فريق الخبراء الحكومي الدولي إسهاماً في مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عند مراجعتها التالية. وأشار إلى أن لفريق الخبراء الحكومي الدولي والأونكتاد دوراً حاسماً في مراجعة مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واقتراح مراجعات لها، وفي المساعدة على توفير مجموعة أدوات يمكن أن تختار البلدان النامية منها ما هو أنسب لها في تنفيذ مبادئ الشفافية وكشف البيانات.

٤٦- كما ناقش الخبراء من هم مستخدمو متطلبات كشف البيانات المقترحة في سياق إدارة الشركات، فقال أحد الخبراء إن البلدان النامية لن يكون لديها طلب كاف على مثل هذا الكشف إذ لا يوجد كثير من المستثمرين ومحليي رأس المال في هذه البلدان، ورأى خبير آخر أن مقدمي رأس المال سيكونون شديدي الاهتمام بهذا النوع من المعلومات. كما اقترح كذلك تعزيز إسهام مقدمي رأس المال المنعكس في التقرير، ويجب كذلك استشارة ممثلي البنوك. ولاحظ خبير آخر أن للمتطلبات المبينة في التقرير أهمية أولية لمواطني البلدان النامية أكثر منها للمستثمرين الأجانب.

٤٧- وأشار أحد الخبراء إلى أن موقف مقدمي رأس المال قد انعكس في استقصاء ماكينسي الأخير، الذي بين أن ٧١ في المائة من ٢٠٠ مستثمر مؤسسي في ٣١ بلداً، مسؤولون معاً عن ٢ تريليون دولار من الأصول تحت إدارتهم واعتبر كشف البيانات المالية أهم عنصر من ١٠ عناصر في اتخاذهم لقراراتهم.

٤٨- ولاحظ أحد الخبراء أن مسائل المحاسبة وكشف البيانات لا تمثل مشكلات للبلدان النامية وحدها، وبالتالي ينبغي النظر إليها في سياق أوسع، فلبعض البلدان النامية، وخاصة في الشرق الأوسط، استثمارات ضخمة في البلدان المتقدمة، ومن حق هؤلاء المستثمرين أن يعرفوا الحالة في هذه البلدان. ورغم الضغط على المنظمين والهيئات المعنية للتصدي للمساءلة المرتبطة بتعثر الشركات مؤخراً فليس ثمة إجابة بعد عما إذا كانت هذه الثغرات راجعة إلى مسائل محاسبة، أو مشكلات في الأسواق المالية، أو نواقص في إدارة الشركات.

٤٩- ورأى عدد من الخبراء أن من المهم مراعاة مصالح كل ذوي المصلحة وليس فحسب مصالح أسواق رأس المال. وفي هذا الصدد أكد أحد الخبراء أهمية تناول التقرير لمسائل البيئة والخدمة الاجتماعية، ووضعها في السياق الأوسع لإدارة الشركات، ويمكن لمسؤولية الشركات الاجتماعية أن تكون لها آثار مالية خطيرة، وكشف بيانات سياسة الشركة في هذه المسألة أمر مهم. وفي هذا الصدد أشير إلى أهمية التنسيق مع متطلبات أخرى مثل مبادرة الإبلاغ العالمية ومبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للشركات متعددة الجنسية.

٥٠- وناقش الخبراء كذلك مسائل تتعلق بالتحقق المستقل من معلومات إدارة الشركات وما يرتبط بها من كشف بيانات. وأكد الخبراء أنه ينبغي، كما أوصى التقرير، صدور بيان عن المعلومات التي تم التحقق منها وكيف جرى ذلك.

٥١- وطرح عدد من الخبراء مسائل تتعلق بكشف البيانات عن أمور مالية معينة، ورأى بعض الخبراء أن من الضروري إيجاز قسم التقرير المتعلق بكشف البيانات المالية، بحيث تحذف منه الأجزاء التوضيحية، لأن هذه المسائل قد تناولتها المعايير التي أصدرها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة. واقترح أحد الخبراء أن يكتفي تقرير إدارة الشركات بتشجيع الشركات على اتباع مبادئ المحاسبة، وأن يزيد التركيز على نظم الرقابة الداخلية لضمان كشف بيانات مالية سليم. ورأى خبير آخر أن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ما زالت تعاني نقصاً في التوجيه بشأن كشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات، وطلب خبير آخر تقديم مزيد من التوجيه، وخاصة حول مفهوم المادية والأطراف المرتبطين، والقيمة العادلة وغير ذلك من المسائل التي تحتاج إلى حكم مهني.

٥٢- وفي ختام المناقشة، وافق فريق الخبراء الحكومي الدولي على أن التقرير يقدم معلومات مفيدة وتقارباً في الآراء عن كشف البيانات في سياق إدارة الشركات، وأنه قد استبق كذلك بعض المتطلبات الواردة في وثيقة ساربانيس - أوكسلي لعام ٢٠٠٢ الصادرة عن بورصة نيويورك، وفي الأسعار الأوتومية لرابطة سماسرة السندات. وقال أحد الخبراء إن لفريق الخبراء الحكومي الدولي دور حيوي في مواصلة هذا العمل. واقترح عدد من الخبراء أن تختبر التوصيات الواردة في التقرير بسرعة مع المستثمرين المؤسسيين وغيرهم من المستثمرين، وأن تستكمل بأمثلة للممارسات الفضلى. وينبغي أن يشمل العمل اللاحق في هذا المجال وضع دراسات إفرادية محلية وتوجيهات للتنفيذ.

٥٣- واقترح أحد الخبراء أن تشمل الدراسات الفردية في البلدان النامية أمثلة عملية عن كيفية تنفيذ متطلبات الشفافية وكشف البيانات في سياق إدارة الشركات، وأي مؤسسات تلزم، وأي تدريب يطلب (بما في ذلك تدريب مديري الشركات)، وما هي الآثار على مهنة المحاسبة وغيرها من المهن. واقترح خبير آخر أن تركز مختلف البلدان، عند وضع الدراسات الفردية، على أنواع المؤسسات السائدة بدرجة أكبر لديها (مثل الشركات الأسرية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة). ولاحظ عدد من الخبراء أن هذا العمل ينبغي أن يتم بالتنسيق مع المحافل والفرق العالمية الأخرى مثل المحفل العالمي لإدارة الشركات.

باء- المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٤- ذكّر الرئيس وهو يعرض نقطة جدول الأعمال بأن الدورة الثامنة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي طلبت من الفريق الاستشاري المخصص مواصلة تحسين مشروع المبادئ التوجيهية بشأن المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آخذاً في اعتباره توصيات الدورة الثامنة عشرة، كما طلبت من الفريق الاستشاري المخصص تطوير التوجيهات لهيئات المستوى الثالث حتى يمكن وضع المبادئ التوجيهية المؤقتة بأسرع ما يمكن. وخلال الفترة فيما بين الدورتين تبادل الفريق الاستشاري المخصص الآراء عن طريق البريد الإلكتروني وفي اجتماع عقده في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ولفت الرئيس انتباه الخبراء إلى الوثيقة ذات الصلة ببند جدول الأعمال وهي الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/16 والإضافات من ١ إلى ٤.

٥٥- وذكّر الرئيس الخبراء بأن معايير المحاسبة الدولية التي أصدرها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة قد استخدمت كأساس لإعداد المبادئ التوجيهية المقترحة. غير أنه لا أعضاء المجلس الدولي لمعايير المحاسبة ولا موظفيه قد صادقوا على المبادئ التوجيهية المقترحة.

٥٦- ولفت الرئيس اهتمام المشتركين إلى تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي عن دورته الثامنة عشرة (الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/13). واستعرض عدداً من النقاط الهامة الأخرى التي توصلت إليها الدورة الثامنة عشرة إلى توافق للآراء بشأنها، كما أشار إلى المهام التي طلبت الدورة الثامنة عشرة من الفريق الاستشاري المخصص المعني بالمحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداءها. وأكد أن الحاجة الملحة للتوجيه بشأن المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونهج الفئات الثلاث قد أكدوا ثانية. كما ذكّر المشاركين بأن التوجيه المقترح ليس معياراً وإنما هو بالأحرى مساعدة تقنية للدول الأعضاء التي قد ترغب في استخدامه.

٥٧- وبعد هذه الملاحظات الافتتاحية دعا الرئيس ممثل المكتب الدولي لمعايير المحاسبة، الذي هو أيضاً مراقب في الفريق الاستشاري المخصص المعني بالمحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن يقدم استيفاء لأنشطة

المكتب الدولي لمعايير المحاسبة بشأن مشروعه الخاص بالمحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن يقدم تقديره الشخصي للوقت الذي سيصدر فيه المكتب مشروع عرض عن هذا الموضوع. وذكر ممثل المكتب الدولي لمعايير المحاسبة أن المكتب قد أضاف في أيار/مايو ٢٠٠٢ "مشروع بحث نشط" لجدول أعماله، وأن الغرض من هذا المشروع هو تقييم مختلف البدائل المتاحة لتناول احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم اقتراح رسمي إلى المكتب. وتشمل البدائل التي أشار إليها الممثل النظم المستخدمة في كندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، فضلاً عن مقترحات حديثة من هونغ كونغ (الصين).

٥٨- وسيشكل المكتب الدولي لمعايير المحاسبة فريقاً استشارياً من الخبراء لتقديم مشورته للمكتب بشأن مختلف بدائل صياغة اقتراح رسمي. وذكر الممثل أنه وفقاً لتقديره الشخصي فإن الاقتراحات الرسمية ستقدم للمكتب في غضون نحو ١٢ شهراً أو أكثر. كما ذكر أن المكتب الدولي يدرك اشتراط الاتحاد الأوروبي لأن تعتمد الشركات المدرجة في البورصة معايير محاسبة دولية بحلول عام ٢٠٠٥، وكذلك رغبة اللجنة الأوروبية في أن تتاح لدولها الأعضاء فرصة مد معايير المحاسبة الدولية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويأخذ الجدول الزمني للمكتب الدولي لمعايير المحاسبة هذه الحقائق في اعتباره، وهو يعتزم توفير الاقتراحات بحلول هذا الوقت.

٥٩- وشكر الرئيس أعضاء الفريق الاستشاري المخصص بشأن المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إسهاماتهم في هذا المشروع، ثم دعا ممثلي الفريق الاستشاري المخصص إلى أن يقدموا المبادئ التوجيهية للمحاسبة الخاصة بالمستويين الثاني والثالث من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوالي.

٦٠- وذكر ممثل الفريق الاستشاري المخصص الذي عرض المبادئ التوجيهية للمستوى الثاني من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن المبادئ التوجيهية تقوم على مجموعة من مبادئ المحاسبة الدولية التي يهتم أن تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن نص المبادئ التوجيهية المقترح يتألف في المقام الأول من النص "المكتوب بحروف مائلة سوداء" من معايير المحاسبة الدولية المختارة. غير أنه حيثما رئي أن التوسيع مناسب فقد قام الفريق الاستشاري المخصص بذلك. واستبعدت من المبادئ التوجيهية المقترحة المعايير التي لا تتناسب إلا مع مجال متخصص وكذلك المعايير المعقدة. وإذا واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المستوى الثاني معاملات لا يمكن تناولها في إطار المبادئ التوجيهية المقترحة فإن بوسعها أن ترجع إلى مبادئ المحاسبة الدولية الكاملة. ولا يعني الامتثال للمبادئ التوجيهية المقترحة امتثالاً لمبادئ المحاسبة الدولية. وأوضح أن مبادئ المحاسبة الدولية التي وضعت المبادئ التوجيهية على أساسها قد عدت في الملحق ٣ من الإضافة ٣ (الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/16). وأكد ممثل الفريق المخصص كذلك أن المبادئ التوجيهية المقترحة قد صيغت أبسط صياغة ممكنة بالنظر إلى أن تنفيذها سيتطلب مهام اتصالات وتعليم واسعة لتعريف معدي الحسابات ومستخدميها. وأشار إلى مشروع تحسينات المكتب الدولي لمعايير المحاسبة، وإمكانية أن تتغير بعض نصوص المبادئ التوجيهية المقترحة نتيجة

المشروع، ولفت الانتباه إلى ضرورة تحديث المبادئ التوجيهية المقترحة بالنظر إلى هذه الحقيقة، كما قرر أن المبادئ التوجيهية المقترحة يمكن أن يحل محلها في النهاية توجيه من المكتب الدولي لمعايير المحاسبة.

٦١ - وعرض ممثل الفريق الاستشاري المخصص كذلك المبادئ التوجيهية المقترحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المستوى الثالث (الواردة في الإضافة ٤ للوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/16)، وناقش مختلف التطويرات التي أدخلت على الاقتراحات التي قدمت في الدورة الثامنة عشرة. وتضمنت الاقتراحات إطاراً للمحاسبة والإبلاغ، والمتطلبات الأساسية، وبيانات مالية نموذجية تتألف من بيان الدخل وميزانية ختامية. وقد اتخذ الفريق الاستشاري المخصص موقفاً مؤداه أن معلومات تدفق النقد مهمة لإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأوصى بأن يمسك الملاك - المديرون سجلات نقدية تكون مصدراً للقيود الأولى في البيانات المالية، إلا أنه إذا كان بيان التدفق النقدي ضروري لمؤسسة صغيرة ومتوسطة بعينها فإن على معد البيان أن يرجع إلى المتطلبات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المستوى الثاني للاسترشاد. وهذا صحيح كذلك بالنسبة لكل الأحداث أو المعاملات الأخرى التي لم تتناولها المبادئ التوجيهية للمستوى الثالث. وعند مناقشة الصلة بين المبادئ التوجيهية للمستوى الثالث والمبادئ التوجيهية للمستوى الثاني ومبادئ المحاسبة الدولية ذكر ممثل الفريق الاستشاري المخصص أن العلاقة هي نهج من أعلى إلى أسفل؛ من مبادئ المحاسبة الدولية إلى المستوى الثاني ثم إلى المستوى الثالث، وهذا أمر مختلف عن الاقتراح الذي نوقش في الدورة الثامنة عشرة حيث اقترح نهج من أسفل إلى أعلى من نظام المستوى الثالث إلى المستوى الثاني. وعند الحديث عن تطبيق التراكمات البسيطة في المستوى الثالث ذكر ممثل الفريق المخصص حالة مدفوعات الإيجارات المالية أو عقود الشراء بالتقسيط، وأوضح أنها ستعتبر مصروفات على أساس نقدي في مقابل التراكم، كما ناقش تصميماً لبيان دخل بالنسبة للمستوى الثالث، وبيانات مالية نموذجية، تشمل أساس العرض.

٦٢ - وطلب ممثلاً الفريق المخصص في ختام ملاحظتهما التمهيدية من المشاركين التعليق على كيف تكون المبادئ التوجيهية في رأيهم عوناً، وما إذا كانت هناك طرق لجعلها أكثر عملية، وما إذا كان ينبغي إجراء مشاورات رسمية أوسع حول المشاريع.

٦٣ - وقال كثير من المشاركين، وبعضهم من الاقتصادات المتقدمة، إنهم يرون أن مشروع المبادئ التوجيهية مفيد جداً في بلدانهم. وذكر أحد الخبراء أن هذه الوثائق ستكون مفيدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المالية الصغيرة جداً، وأنها ستفيد في توفير معلومات مالية لأغراض الضرائب كذلك، وأنه سيثير اهتمام الغرفة التجارية في بلده. واستشهد خبير آخر بالمشاورات الجارية في بلده، والتي أكدت ضرورة توفير نظم محاسبة وإبلاغ أقل إرهاقاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وليس مطالبته بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية الكاملة. وقال خبير آخر إن النهج المستخدمة في بلاده شبيهة بنهج مشروع المبادئ التوجيهية، مع بعض التكييفات مع البيئة المحلية، وأن حكومة بلاده تزود المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة من المستوى الأدنى ببرامج محاسبة إلكترونية مجانية. وعرض خبير ملاحظاته بشأن نظام محاسبة متعدد الدرجات ينفذ في إقليمه، ويشبه مشروع المبادئ التوجيهية، وقرر أن التغذية المرتدة من ممارسات التنفيذ في إقليمه كانت مشجعة.

٦٤ - وكان من رأي كثير من الخبراء أنه لما كانت كثير من مبادئ المحاسبة الدولية التي قام عليها مشروع المبادئ التوجيهية تخضع الآن لمراجعة من المكتب الدولي لمعايير المحاسبة كجزء من مشروع "تحسيناته"، ولما كان من المحتمل أن تدخل تعديلات مختلفة الدرجات على مبادئ المحاسبة الدولية هذه، فإن من الضروري مراجعة مشروع المبادئ التوجيهية لإدراج التعديلات المتوقعة ذات الصلة. ومن الناحية الأخرى أوضح عديد من الخبراء أن مبادئ المحاسبة الدولية ستعرض لتحسينات على الدوام، وليس من الحكمة الانتظار إلى أن يستكمل المكتب الدولي لمعايير المحاسبة مشروع "تحسيناته" قبل إصدار المبادئ التوجيهية موضع المناقشة. وذكر بعض الخبراء أن إصدار المبادئ التوجيهية بالحالة التي هي عليها، لا تأخيرها، سيؤدي إلى منافع أكثر مما يؤدي إلى تكاليف.

٦٥ - ورأى بعض الخبراء أن مشروع المبادئ التوجيهية ليس محددًا بدرجة كافية في رسم الخط الفاصل بين المستويات، وخاصة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المستوى الثاني والمستوى الثالث. كما كانت هناك تساؤلات بشأن اختلاف كثافة العمل الذي تستخدمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات المختلفة، وبشأن صلاحية عدد المستخدمين كميّار لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وألقيت بضع كلمات عن فترات التبليغ التي تزيد أو تقل عن ١٢ شهراً، وكان هناك فهم عام هو أن على المبادئ التوجيهية أن تبين النهج العامة في هذه المسائل، وتترك الجوانب الخاصة لتقررها الدول الأعضاء.

٦٦ - ورأى بعض الخبراء أن مشروع المبادئ التوجيهية يبدو موجهًا أساساً إلى البلاغات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دون نظر إلى احتياجاتها للإقرارات الضريبية وإلى الإحصاءات الوطنية. كما أبدي بعض القلق لأن المبادئ التوجيهية لا تشمل رسومات المحاسبة البيانية التقليدية في بعض نظم الإبلاغ. ورأى خبراء آخرون أن من غير الواقعي محاولة إدماج كل هذه الاقتراحات في المبادئ التوجيهية المقترحة، فبوسع الدول الأعضاء أن تكييف المبادئ التوجيهية لتلبية احتياجاتها الخاصة.

٦٧ - وأعرب بعض الخبراء عن قلقهم لأن الإطار المفهومي الوارد في مشروع المبادئ التوجيهية ليس مفصلاً بالدرجة الكافية، ولا يحوي كل العناصر الواردة في إطار المكتب الدولي لمعايير المحاسبة، غير أنه كان هناك اتفاق عام على أن المبادئ التوجيهية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينبغي أن تكون موجزة كثيراً، ونتيجة لذلك قدمت كثير من مكونات المبادئ التوجيهية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة مختصرة. وسأل أحد الخبراء عن قرار الفريق الاستشاري المخصص بتبسيط معيار الإضرار بالأصول. وأوضح ممثل للفريق الاستشاري المخصص أنه بسبب الطبيعة بالغة التعقيد لهذا المعيار المحدد فقد اعتبر التبسيط ضرورياً. وتساءل بعض الخبراء عن حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى بيان سياساتها المالية كما هو مبين في مشروع المبادئ التوجيهية، وسألوا ألا يكفيها أن تبين فحسب أنها تلتزم بالمبادئ التوجيهية

للمستوى الثاني أو المستوى الثالث حسب الحالة. كما وجه سؤال مماثل بشأن مراجعة التقارير المالية المعدة وفقاً للمبادئ التوجيهية المقترحة. وكان هناك اتفاق عام على أن على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تبين الأساس الذي أعدت وفقاً له البيانات المالية، الأمر الذي سيكون مفيداً لأغراض مراجعة الحسابات كذلك، كما أن من المطلوب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تحديد أساس المحاسبة، أن تبين السياسات المحاسبية الهامة التي طبقتها في وضع بياناتها المالية، ورأى أحد الخبراء أن مطالبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم ملاحظات تفسيرية سيكون عبئاً أكبر مما يجب.

٦٨- وجرت عدة تبادلات للرأي بشأن قرار الفريق الاستشاري المخصص بالألا يدرج سوى جزء من مشروع تحسينات مبدأ كشف البيانات الثامن الذي يتناول تراتب معايير المحاسبة الدولية. ورأى بعض الخبراء ضرورة إدراج "التحسينات" المقترحة على معايير المحاسبة الدولية الأخرى. وأوضح ممثل للفريق الاستشاري المخصص موقف الفريق بقوله إن الفريق يرى أن عنصر الترتاب، ومن ثم إدراجه، بالغ الأهمية، إلا أنه نظراً للقيود الزمنية التي كان الفريق الاستشاري يعمل في إطارها لم يكن من العملي أن يدرج "التحسينات" الأخرى المقترحة، كما أشير إلى أن المكتب الدولي لمعايير المحاسبة لم يدخل بعد اللمسات النهائية على هذه "التحسينات"، وأن عدداً منها يمكن أن يعكس أو يعدل.

٦٩- وأوضح أحد الخبراء أن مشروع المبادئ التوجيهية، يحتفظ بكثير من البدائل الواردة في معايير المحاسبة الدولية، وأنه يرى أن من الأفضل، بسبب نقص التدريب الكافي للمحاسبين في البلدان النامية، إلغاء البدائل التي تتطلب أحكاماً مهنية هامة، إلا أنه لوحظ أن إلغاء البدائل التي توفرها معايير المحاسبة الدولية للشركات المدرجة في البورصة سيعني أنه سيكون على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تمتثل لمتطلبات قد تكون أكثر تشدداً من المتطلبات بالنسبة للمؤسسات من المستوى الأول. وقد يكون في هذا إبطاً للهدف الرئيسي للممارسة.

٧٠- وألقيت عدة كلمات بشأن استبعاد بنود مثل التوحيد أو المحاسبة الجماعية، والمحاسبة في الاقتصادات التضخمية، ووقف العمليات والبنود غير العادية. ويبدو أن التوافق العام هو أن مثل هذه البنود لا تحدث كثيراً في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإذا حدث فإن بوسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تسترشد بمبادئ المحاسبة الدولية بالكامل.

٧١- ولاحظ أحد الخبراء أن المبادئ التوجيهية المقترحة لا تشمل توجيهاً بشأن انتقال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نظمها السابقة إلى تنفيذ المبادئ التوجيهية المقترحة. إلا أن الفريق الاستشاري المخصص رأى أن تقديم توجيه بشأن التطبيق للمرة الأولى يخرج عن ولايته، وعلى الرغم من هذا كان الرأي العام هو أن بوسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مثل هذه الظروف أن تسترشد بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي التي يمكن أن تصدر بشأن التطبيق لأول مرة.

٧٢- وأثير عدد من التعليقات التحريرية، التي ستؤخذ في الاعتبار عند إعداد مشروع المبادئ التوجيهية الذي سيعمم لإجراء مشاورات أوسع.

٧٣- وعلق عدد من الخبراء على مشروع نموذج بيان الدخل والميزانية الختامية لمؤسسات المستوى الثالث الواردين في مشروع المبادئ التوجيهية. وقيل إن إضافة رسومات المالك في بيان الدخل وفي الميزانية الختامية لا يضيف قيمة للمستخدمين. إلا أن خبراء آخرين رأوا أنه ليس هناك ضرر في تقديم مثل هذه المعلومات، لأنها تعتبر مفيدة في قياس مقدار الأرباح الذي تحتفظ به المؤسسة، وهي إنه مع عمل المرء من أجل توفير معلومات مفيدة لمؤسسات مثل وكالات الإقراض الصغير جداً فإنه يتعد عن العروض الأكثر تقليدية لكي يخدم احتياجاتها النوعية. وهناك كذلك مسائل تتعلق بالاتساق في استخدام المصطلحات (مثل الربح والمكاسب). وأوضح أحد الخبراء أن مشروع المبادئ التوجيهية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المستوى الثالث يسمح بتسجيل مدفوعات الإيجار على أساس نقدي، وهو يرى أن هذا لا يتسق مع تعريف الخصوم المقدم في المبادئ التوجيهية المقترحة.

٧٤- وأبدى بعض الخبراء قلقهم من أن المبادئ التوجيهية المقترحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المستوى الثالث لم تشمل توجيهاً بشأن إعداد بيان عن التدفق النقدي، ورأى البعض أنه على الرغم من أن مؤسسة من هذا المستوى ليس من المحتمل أن تعمل في أنشطة تمويلية أو استثمارية فإن بيان التدفق النقدي قد يكون مفيداً في فهم طبيعة أنشطتها وقدرتها على توليد الدخل. وقال خبراء آخرون إنه لما كانت مثل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجري كل عملياتها تقريباً على أساس نقدي فإن بيان الدخل يكفي لتبيان التدفق النقدي على الشركة. وقال أحد الخبراء إنه لما كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المستوى الثالث نادراً ما تنشغل بالاقتراض فإن تقديم توجيه عن إعداد التقارير الضريبية سيكون كافياً.

٧٥- وطلب الرئيس من المشاركين في الدورة الذين قدموا اقتراحات أن يؤكدوا إسهامهم بإرسال تعليقات مكتوبة إلى الأمانة، وعندئذ سيقوم ممثلو الفريق الاستشاري المخصص باستعراض المشاريع، ويجرون التعديلات التي يرونها ضرورية بما فيها التعديلات التحريرية.

٧٦- وتبادل الخبراء الرأي بشأن ضرورة إجراء مشاورات أوسع واختبارات ميدانية للمبادئ التوجيهية المقترحة. ورأى كثير منهم أن هذه المبادئ يمكن أن تستفيد من هذه المشاورات والاختبارات الميدانية. وجرت مناقشات حول من سيجري الاختبارات الميدانية، وأوضحت ممثلة لإحدى منظمات المحاسبة أن رابطتها مستعدة لتنسيق الاختبارات الميدانية لتوجيهات المستوى الثالث بين أعضائها. واتفق بشكل عام على الترحيب بإجراء كل الهيئات المعنية لاختبارات ميدانية، وكلما زادت التغذية المرتدة المتلقاة كانت التوجيهات المترتبة أفضل.

٧٧- وأحاط الخبراء أيضاً علماً بالعمل الذي سيقوم به المكتب الدولي لمعايير المحاسبة عن المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. واقترح عدد من الخبراء أن تحال الصورة النهائية للمبادئ التوجيهية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المستوى الثاني إلى المكتب الدولي لمعايير المحاسبة. كما رأى عدد من الخبراء أن من المبادئ التوجيهية للمحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصدرها فريق الخبراء الحكومي الدولي يمكن أن تكون حلاً مؤقتاً إلى أن يصدر المكتب الدولي لمعايير المحاسبة معياراً لمحاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٧٨- وجرت بعض المناقشات حول ما إذا كان التوجيه المقدم من فريق الخبراء الحكومي الدولي يمكن أن يظل صادراً بعد أن يصدر المجلس الدولي لمعايير المحاسبة توجيهاً بشأن المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولاحظ الرئيس أن الغرض من عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي هو تقديم أداة تقنية طوعية للمحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأن هذه الأداة ينبغي أن تكون متسقة مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وأن تكفل نهجاً متسقاً بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية في تنفيذ المعايير الصادرة عن المكتب الدولي لمعايير المحاسبة. ومن ثم فإن توجيه فريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يعاد فيه النظر بمراعاة التطورات في المكتب الدولي لمعايير المحاسبة.

جيم - مسائل أخرى (البند ٥ من جدول الأعمال)

١- متابعة أعمال الدورات السابقة

الدورة الخامسة عشرة - معلومات مستكملة عن الأعمال المتعلقة بالمحاسبة البيئية

التوجيه بشأن مؤشرات الكفاءة البيئية

٧٩- قدم خبير من الأونكتاد تحديثاً لكتيب أولي يشارك في تأليفه لحساب الأونكتاد وفريق الخبراء الحكومي الدولي عن مؤشرات الكفاءة البيئية لمعدي البيانات المالية ومستخدميها. وتشمل هذه المؤشرات استخدام المياه واستخدام الطاقة وازدياد حرارة الأرض والموارد المستترفة لطبقة الأوزون والبنود المالية ذات الصلة بمؤشرات الكفاءة البيئية هي القيمة المضافة، والسلع والخدمات المشتراة، والتوحيد. وستساعد هذه الأدوات المحللين الماليين والمصرفيين وغيرهم من ذوي المصلحة على أن يربطوا الأداء البيئي بدقة أكبر بالأداء المالي، وتعزز القابلية للمقارنة بين مختلف القطاعات الصناعية، لكن الأهم هو أن من الممكن المقارنة بين الأداء البيئي لمختلف الشركات والقطاعات. وسينظم الأونكتاد اجتماعاً مع مبادرة الإبلاغ العالمية لمناقشة التعاون بشأن المبادئ التوجيهية وتنفيذها.

التعليم عن بعد

٨٠- قدم أستاذ بجامعة جنيف للفريق مشروعاً مشتركاً بين الأونكتاد وجامعة جنيف للتعليم عن بعد، وستقدم الدورة إما على شبكة الإنترنت ١٠٠ في المائة، أو في بيئة مختلطة حيث يمكن لاجتماعات الفصول الدراسية أن تستكمل عملية التعليم.

٨١- والهدف التربوي للنموذج هو تقديم المعلومات والتوجيه عن مسائل الحاسبة البيئية، ومؤشرات الأداء البيئي، وتحديد أفضل الممارسات التي يمكن أن يدرسها واضعوا المعايير الوطنيين في وضع معاييرهم وقواعدهم ولوائحهم المحاسبية.

الدورة السادسة عشرة - معلومات مستكملة عن تقييم شروط التأهيل المهني

٨٢- قدمت الأمانة معلومات أساسية عن عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي الذي أدى إلى وضع مبادئ توجيهية بشأن شروط التأهيل المهني للمحاسبين واعتمادها في شباط/فبراير ١٩٩٩، وتشمل هذه المبادئ منهاجاً دراسياً نموذجياً. كما قدمت الأمانة نتائج مؤقتة لاستطلاع يتم الآن عن الوعي بالتوجيه الخاص بالاشتراطات المهنية والمنهاج الدراسي النموذجي الذي أعده فريق الخبراء الحكومي الاستشاري.

٨٣- ووقدمت الأمانة للمشاركين معلومات مستكملة بشأن اجتماع للجنة التوجيهية المعنية بالمؤهلات المهنية عقد في جنيف في حزيران/يونيه. وناقشت اللجنة ضرورة تناول مسألة المؤهلات المهنية في الأسواق المالية الآخذة في العولمة باستمرار، وعلى ضوء تعثرات الشركات الجارية. واقترحت اللجنة إما الدورة العشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي أو حلقة عمل خاصة كمسرح لإجراء مزيد من المداولات حول المسألة. وأبرزت اللجنة الحاجة إلى تحالفات استراتيجية مع منظمات التنمية والمنظمات المهنية الأخرى، ووافقت على أن تواصل العمل في مشروع المقاييس. وناقشت اللجنة التوجيهية ضرورة تحديث المنهاج الدراسي النموذجي لفريق الخبراء، واقترحت أن تقوم الأمانة بالبحث، وأن تقدم النتائج إلى الدورة التاسعة عشرة.

٨٤- وعرض خبير من الأونكتاد نتائج دراسة عن ضرورة تحديث المنهاج الدراسي النموذجي لفريق الخبراء الحكومي الدولي، كما اقترحت اللجنة التوجيهية المعنية بالمؤهلات المهنية في اجتماعها في حزيران/يونيه. وناقش ثلاثة مسارات بديلة للعمل من أجل مراجعة المنهاج الدراسي النموذجي. والبدائل هي الاكتفاء بالحد الأدنى من التنقيحات، أو مشروع تكميلي لوضع مبادئ توجيهية بشأن المحتوى الأدنى لتدريس المادة، أو وضع نهج نظامي في التصميم على التوالي. وناقش الخبير بالتفصيل مختلف أقسام المنهاج الدراسي النموذجي التي رأى أنها بحاجة إلى تنقيح. وأوضح الخبير أن تنقيح المنهاج الدراسي سيتطلب نهجاً نظامياً وانتقائياً وتشاركياً مع قدر كبير من المساعدة المالية والتقنية الدولية طيلة عملية تطويره. وطلب تعليقات الخبراء على الاقتراحات. وذكر الخبير أنه،

كجزء من خطوات متابعته، سيدرج التعليقات المقدمة في مشروع المقترحات، وقد أرسل التقرير بعد تحديثه إلى اللجنة التوجيهية، كما أرسلت صورة شبه نهائية إلى الأمانة.

٢ - معلومات مستكملة مقدمة من المنظمات الدولية والإقليمية بشأن التطورات الأخيرة في مجال المحاسبة والإبلاغ المالي

٨٥- قام ممثل اللجنة الأوروبية بتقديم معلومات مستكملة للدورة عن كثير من التطورات في الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات وإدارة الشركات والمجالات ذات الصلة التي لها تأثيرات مختلفة على الشركات المدرجة في البورصة، وإلى حد ما الشركات غير المدرجة المسجلة في الأسواق المالية التي ينظمها الاتحاد الأوروبي. وكانت من التطورات المهمة موافقة مجلس الوزراء على أن تصبح معايير الإبلاغ المالي الدولية قانوناً للجماعة بحلول عام ٢٠٠٥. وناقش الممثل أدوار لجنة منظمي السفارات الأوروبية وهيئات المحاسبة المهنية ولجنة تنظيم الحسابات والفريق الأوروبي الاستشاري للإبلاغ المالي وآليات التصديق على المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وقدم معلومات مستكملة عن الأنشطة المؤدية إلى تحديث التوجيه الثامن والمبادئ التوجيهية بشأن استقلال مراجعي الحسابات التي اعتمدها اللجنة في أيار/مايو ٢٠٠٢. ومن بين ما توصي به المبادئ التوجيهية بشأن استقلال مراجعي الحسابات التداول الإلزامي لشركاء مراجعة الحسابات الرئيسيين وانقضاء فترة عامين قبل أن يلتحق شركاء مراجعة الحسابات بعملائهم القدامى كمستخدمين.

٨٦- وتقاسم ممثل مصرف التنمية الآسيوي مع الخبراء عدة أنشطة اشتركت فيها منظمة من أجل تحسين الشفافية وكشف البيانات المالية في البلدان الأعضاء. وناقش مختلف المشاريع الجارية في مسائل مثل المبادئ التوجيهية للإدارة المالية، وتنسيق المبادئ التوجيهية للسياسات مع البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، والدراسات التشخيصية الجارية في خمس بلدان أعضاء، ومختلف المشاريع الرامية إلى بناء القدرات في القطاع الخاص فضلاً عن القطاع العام.

٨٧- وأطلع ممثل المجلس الدولي لمعايير المحاسبة الدورة على مختلف التطورات في منظمته، واستكمل معلومات المشاركين عن وضع مختلف مشاريع المجلس، فقد استكملت مقدمة المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وتعديلات معيار المحاسبة الدولي ١٩، وإعانات المستخدمين، وعدد بضعة مشاريع صدرت بشأنها مشاريع كشف بيانات أو ستصدر خلال بضعة شهور، فضلاً عن المشاريع الفعالة عن جدول أعمال معايير الإبلاغ المالي الدولية، بما فيها مشروع عن المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي الاقتصادات الناشئة أو التي تمر بمرحلة انتقالية. وناقش التعاون الوثيق بين المجلس الدولي لمعايير المحاسبة والفريق الاستشاري الأوروبي للإبلاغ المالي على ضوء موافقة مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي النهائية في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، على قرار مطالبة الشركات المدرجة في البورصة في الاتحاد الأوروبي بأن تقدم تقاريرها المالية الموحدة على أساس المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وإذا كان سيطلب من معظم الشركات الالتزام بذلك بحلول عام ٢٠٠٥ فإن بعضها أمامه حتى عام ٢٠٠٧. وقد قرر المجلس الاستراتيجي للإبلاغ المالي مطالبة الشركات المدرجة في البورصة

في أستراليا بالالتزام بمعايير الإبلاغ المالي الدولية ابتداء من أول تموز/يوليه ٢٠٠٥. كما ناقش الممثل التغيرات في عضوية المجلس الدولي لمعايير المحاسبة وتكوينه، وكذلك إعادة هيكلة لجنته التفسيرية.

٨٨- وعرض مدير اتحاد المحاسبين القانونيين لشرق ووسط أفريقيا عدة مبادرات تظطلع بها منظمته لتعزيز مهنة المحاسبة في الإقليم، وقال إن منظمته وزعت ١٧٠٠ نسخة من طبعة ٢٠٠٢ من "معايير المحاسبة الدولية" على أعضائها بثمن مخفض كثيراً. كما أثنى على المشاركين في المؤتمر الخامس لمنظمته الذي عقد في تموز/يوليه، وما قام به المؤتمر في مجال إدارة الشركات، والجهود الجارية لمراجعة مشروع المحاسبة وشركات المحاسبة في إقليم اتحاد المحاسبين القانونيين لشرق ووسط أفريقيا.

٨٩- وأطلعت ممثلة الاتحاد الأوروبي للمحاسبين القانونيين المشاركين على آخر التطورات في منظمته، ويتألف الاتحاد الأوروبي للمحاسبين القانونيين من ٣٨ منظمة عضواً في ٢٦ بلداً، كما ناقشت مختلف المبادرات والمطبوعات وأوراق المناقشة التي أصدرها الاتحاد في مواضيع قبل الإبلاغ المالي، ولوائح الأسواق وإعمالها، وإدارة الشركات والأخلاق.

٩٠- وأشار ممثل الاتحاد الدولي لخبراء المحاسبة الناطقين بالفرنسية إلى المشاركة النشطة في أعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي في السنوات الماضية الطويلة، بما في ذلك مؤتمر فريق الخبراء الحكومي الدولي في دكار (السنغال) عام ١٩٩١. وأضاف أن الاتحاد يدعم العمل الذي يبخره فريق الخبراء الحكومي الدولي في الدورة، وأن الاتحاد ينظم مؤتمراً في بيروت في تشرين الأول/أكتوبر.

٩١- وقدم ممثل من اتحاد المحاسبين بجنوب آسيا للمشاركين عرضاً للتطورات الأخيرة في منظمته. وناقش المراكز الممتازة التي أقامها الاتحاد في مناطق مختلفة، وجائزة أفضل عرض لحسابات الشركات، والتعاون بين أعضائه في مسائل مثل التعليم والاعتراف المتبادل بالمؤهلات، وقال إن الاتحاد يقوم - في بيئة ما بعد تعثر شركة انيرون - بوضع مبادئ توجيهية عن استقلال مراجعي الحسابات كما يعد مدونة أخلاقية نموذجية لإقليمه.

الفصل الرابع

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٩٢ - افتتح السيد كارلوس فورتين نائب الأمين العام للأونكتاد الدورة يوم الأربعاء ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٩٣ - انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي في جلسته العامة الافتتاحية، المعقودة يوم الأربعاء ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ أعضاء مكتبه على النحو التالي:

الرئيس: السيد دافيد مور (كندا)

نائب الرئيس - المقرر: السيد عباس ميرزا (الإمارات العربية المتحدة)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٩٤ - أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/14). وكان نص جدول الأعمال كما يلي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - متطلبات الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات
- ٤ - المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ٥ - مسائل أخرى
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين
- ٧ - اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل عن دورته التاسعة عشرة.

دال - متطلبات الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات والمحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

٩٥- في الجلسة العامة الختامية المعقودة في يوم الجمعة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ اعتمد الفريق الحكومي الدولي العامل استنتاجاته المتفق عليها بشأن بنود جدول الأعمال (انظر الفصل الأول) واتفق أيضاً على أن يلخص الرئيس المناقشات غير الرسمية التي دارت بشأن هذه البنود من جدول الأعمال (انظر الفصل الثالث).

هاء - اعتماد تقرير الفريق الحكومي الدولي العامل عن دورته التاسعة عشرة

٩٦- أذن الفريق الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الختامية لنائب الرئيس - المقرر بوضع الصيغة النهائية للتقرير، تحت إشراف الرئيس، بعد اختتام الجلسة.

الحواشي

(١) يمكن الاطلاع على هذا التقرير كذلك على الموقع www.unctad.org/isar.

(٢) وردت أهداف التنمية للألفية في قرار اعتمده الدورة الخامسة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة (٦-٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، نيويورك). ويحدد القرار أهداف الأمم المتحدة لتحسين ظروف المعيشة في البلدان النامية. ومن بين الغايات الأخرى زيادة تنمية نظام تجاري ومالي مفتوح قائم على القواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي، بما يعني التزاماً بالحكم الرشيد والتنمية والحد من الفقر، لمزيد من التفاصيل عن أهداف التنمية للألفية، انظر www.un.org.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات: استعراض دراسات الحالة الميدانية، وبحث إسهام فريق الخبراء الحكومي الدولي في إعداد مجموعة أدوات عملية لإدارة الشركات
- ٤ - مسائل أخرى
- ٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والعشرين
- ٦ - اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

الحضور*

١ - حضر الدورة خبراء من الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية:

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	الاتحاد الروسي
جيبوتي	إثيوبيا
رواندا	الأردن
رومانيا	إسبانيا
سانت لوسيا	ألمانيا
سري لانكا	أنغولا
السلفادور	أوكرانيا
سلوفاكيا	إيران (جمهورية - الإسلامية)
السنغال	إيطاليا
سويسرا	باراغواي
الصين	باكستان
كندا	البرازيل
مالطة	البرتغال
مصر	بنغلاديش
المغرب	بنما
المكسيك	بنن
المملكة العربية السعودية	بولندا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	بيرو
ناميبيا	تايلند
الهند	تركيا
هنغاريا	تونس
هولندا	الجمهورية التشيكية
اليمن	جمهورية ترازانيا المتحدة
يوغوسلافيا	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
اليونان	جمهورية الكونغو الديمقراطية

* للاطلاع على قائمة المشاركين انظر الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/INF.5.

٢- وكانت المنظمتان الحكوميتان الدوليتان التاليتان ممثلتين في الاجتماعات:

اللجنة الأوروبية

جامعة الدول العربية

٣- ومثلت في الاجتماع الوكالتان المتخصصةتان التاليتان:

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٤- ومثلت في الاجتماع المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

٥- وحضر الاجتماع المدعوين الخاصين التاليين:

مصرف التنمية الآسيوي

اتحاد المحاسبين ومراجعي الحسابات في جمهورية الصرب

اتحاد المحاسبين التقنيين

اتحاد المحاسبين القانونيين المعتمدين

اتحاد المحاسبين الدوليين

الشركة الوطنية لقوميسيري الحسابات

المنظمة المركزية للرقابة والمراجعة، اليمن

جامعة شولالونغكورن، تايلند

المجلس الوطني للمحاسبة - فرنسا

ديلويت وتوتشي

اتحاد المحاسبين القانونيين لشرق ووسط وجنوب أفريقيا

- اتحاد خبراء المحاسبة الأوروبيين
الاتحاد الدولي لخبراء المحاسبة الناطقين بالفرنسية
معهد المحاسبين القانونيين في بنغلاديش
معهد المحاسبين القانونيين العاميين
معهد الأمناء القانونيين والمديرين
معهد المحاسبين ومراجعي الحسابات المعتمدين في تايلند
معهد المحاسبين القانونيين في الهند
معهد المديرين
المعهد التونسي لخبراء المحاسبة
المجلس الدولي لمعايير المحاسبة
KMPG
الاتحاد اللبناني للمحاسبين القانونيين العاميين
جامعة لندن المتروبوليتية
ما قادر كبير وشركاه
جامعة الاقتصاد الوطني في كيبف
نينسوفان وشركاه ليمتد
صندوق التنمية السعودي
شراكة جنوب شرق آسيا لتنمية المحاسبة
المجلس السوداني للمحاسبين القانونيين
جامعة تاماسات، تايلند
جامعة ريو دي جانيرو الاتحادية
جامعة لوزان، سويسرا
-